

أمن عدن يوضح حقيقة الأحداث الأخيرة التي شهدتها مدينة عدن وموقفه منها

الأمناء/خاص:

ليعلم القاصي والداني « بأن أمن عدن جهة تنفيذ لا تتحرك الا بموجب تعليمات ورسائل كتابية تتلقاها من جهات حكومية رسمية ننشر بعضها مرفقة طي هذا البلاغ ؛ واغلب تلك الرسائل مناقشات من هيئة الأراضي في عدن بمنع عمليات البسط والنهب والاستيلاء التي يمارسها العديد من الأشخاص ونعترف بأن بعض افراد الأمن قد يخطئون أو يتجاوزون اثناء تنفيذ تلك الحملات التي تتم غالباً ضد أشخاص وجماعات تحمل غالباً أسلحة ومعدات عسكرية لا يتورعون أبداً في استخدامها ضد رجال الأمن وقد استشهد العديد من أفراد الأمن أثناء تلك الحملات ؛ وخاصة حملات إزالة الأبنية العشوائية .

كما نؤكد بأننا في أمن عدن أبوابنا مفتوحة سواء إدارة أمن عدن أو منزل والد مدير أمن عدن الذي يستقبل فيه مدير أمن عدن الجميع ويعمل من خلاله يوميا وحتى في الإجازة الرسمية والأعياد وحتى ساعة متأخرة من الليل كل شكوى قد يتقدم بها أي مواطن تعرض للإساءة أو التعدي من قبل أفراد الأمن بحسب النظام والقانون وإن تعذر ذلك فيمكن الشاكي الوصول إلى النيابة والقضاء - إن كان حقاً باحثاً عن الحق والإنصاف -

ونوه أننا في إدارة أمن عدن نملك الحق القانوني في مقاضاة كل من يتهمنا دون دليل أو سند قانوني وملاحقته وفي ذات الوقت على استعداد كامل للاعتذار بشجاعة وتحمل تبعات القوانين حال ثبوت العكس وبالأدلة والوثائق ونؤكد أننا في أمن عدن لا يمكننا - كجهة رسمية - على الإطلاق الانجرار إلى التلاسن و المناكفات والرد على كل زاعق وناقع على مواقع التواصل الاجتماعي .

المتحدث الرسمي لإدارة أمن عدن
النقيب/ عبدالرحمن النقيب



في عدن حال انيطت بهم مسؤولية ذلك ؛ وهدفهم البعيد إشاعة الفوضى في عدن وجعلها «أمونجا» مشابها لحال مدينة تعز التي تعمها الفوضى و عمليات القتل والاعتقالات التعسفية والاعتصابات بشكل شبه يومي .

وكان صمتنا عن التصريح بشأن قضية الشاب رأفت دنع -على سبيل المثال - نابع من موقع الحرس وعلى أن لا نستقبل الأحداث ونعمل على تعطيل عمل اللجنة التي شكلها نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية المهندس أحمد الميسري للبت في القضية والنتائج التي ستخرج بها ؛ ولكي لا يتم تأويل توضيحنا من قبل الجهات المتربصة بأمن عدن وأهلها بأننا ضد أهلنا في عدن مع العلم بأننا نمتلك الشجاعة على الدوام لنعتذر علنا ونحاسب المخطئ من أفراد الأمن ومن يتجاوز منهم النظام والقانون أثناء تأدية الواجب . وفيما يخص قضايا الأراضي في عدن

وأمان في أحد شوارع صنعاء على يد قيادي أخواني بتهمة تجاوز موكب عرس نجله ؛ وهي ذات الأفواه التي بلغت أسننتها يوم أن فجر جندي من الأمن المركزي رأس الطفل الشهيد « عادل تركي » في المنصورة برصاصة دوشكا وقبلها عشرات الانتهاكات ومئات مرات الصمت تتكرر عقب كل جريمة كان ضحيتها مواطن جنوبي على يد قوات أمن عدن آنذاك .

ولا يعني أننا في أمن عدن نبرر بعض التجاوزات الفردية التي وقع بها بعض أفراد أمن عدن وكثير منها خارج الدوام الرسمي وبصفتهم الشخصية وليست أثناء فترة تأديتهم واجبهم الأمني . وليعلم الله اننا أثرتنا الصمت في كثير من المواقف على الرغم من امتلاكنا الحق والحجة وتعرضنا لحملات تشويه إعلامية ممولة يعلم القائمون عليها قبل غيرهم أنهم أعجز من أن يؤمنوا حارة أو زقاق

قال المتحدث الرسمي باسم إدارة أمن عدن النقيب « عبدالرحمن النقيب » : إن صبر أمن عدن وتريثه عن التعليق على الأحداث الأخيرة والتصريحات المغرضة والمحرضة على رجال أمن عدن كان نابعا من حرصه على اللحمة الوطنية الجنوبية ومن موقع المسؤولية لا الضعف كما قد يتوهم البعض وجاء أيضا لتفويت الفرصة على المتربصين بأمن الوطن وسلامة أبناء الجنوب بمختلف مشاربهم ومناطقهم .

وهو موقف ومبدأ سرنا عليه منذ تولي اللواء الركن / شلال علي شائع مسؤولية أمن عدن يوم أن كان هذا المنصب لا يعني سوى الموت المحتم على يد الجماعات الإرهابية وليعلم الجميع « أن ذكرنا لهذه المواقف ليس من باب المن أو التفضل على الرغم من سيل الدماء الزكية التي سالت في كل شارع وحارة دفعها منتسبو أمن عدن في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار في عدن الحبيبة .

وليعلم المشككون والمتربصون بأمن عدن أن هذا المنصب مغرم لا مغنم ؛ وهم مهما بلغت قوتهم وألسنتهم ومواقفهم الإخبارية لن يكونوا أقوى ولا اقدر من التنظيميين الدوليين القاعدة وداعش التي تقف خلفها أجهزة استخبارات ودول ومحاور وقنوات وتمكنا بفضل الله وبدعم التحالف العربي بالعاصمة عدن وشجاعة ووطنية أبطالنا من سحقهم وهزيمتهم هزيمة أوجعت أربابهم والمناصرين والداعمين لهم وكانت نتيجتها الأصوات المأزومة والحملات المناطقية المغرضة التي تسمعونها اليوم تتضح قيحا على بعض منصات مواقع التواصل الاجتماعي ؛ وهي ذات الأقلام والأصوات التي خرصت أو خرصت يوم قتل الشبان الخطيب

يا حكومة اصدقوا مع الناس و نفذوا قرارات الرئيس بشأن المتقاعدين العسكريين والأمنيين

عبدالله سالم الديواني



شكلها الأخ الرئيس برئاسة سهيل حمزة ونور ضيف الله وعرضت على الحكومات المتعاقبة ابتداء

منذ صدور قرارات فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي بشأن المتقاعدين العسكريين والأمنيين وهم يطالبون بتنفيذ هذه القرارات وهي من رقم 49 حتى 54 الصادرة في عام 2014م، ونشرت في الجريدة الرسمية وأيضاً نشرتها صحيفة 14 أكتوبر في أعدادها.

ومنذ لك الوقت والوعود تقدم للمتقاعدين بأنه سيتم التنفيذ ولكن مرت أكثر من 5 سنوات والقرارات لازالت في الأدرج رغم عرضها من قبل أكثر من مرة وعلى الأخص من قبل اللجنة التي

على احترام النظام والقانون والانضباط العسكري واحترام الدولة وقادتها وصبروا من عام 2014م وحتى اليوم ؛ لأنهم يحترمون الدولة والقانون ولا يرغبون في التصعيد الكامل ، أو الفوضى كما يفعل البعض لنيل حقوقهم.

ولكن نفذ الصبر منذ صدور القرارات الرئاسية وطال وقت انتظار التنفيذ - إن لم توجد هذه القرارات طريقها عاجلا فقد يضطر المتقاعدون وهم كثر إلى قطع الطرق ونأمل أن يكون انضباطهم هو الأرجح وأن تلتزم الحكومة باحترام وتنفيذ أعلى سلطة في اليمن - .

الدولة مطالبة بتحديد ميزانية جديدة لهذا الأمر أو أن تسعى الحكومة وبطريقة عاجلة لإقناع المملكة والإمارات بالتعويض عن هذه المنحة حتى يتم تنفيذ القرارات الرئاسية التي ألزمت الحكومة نفسها بتنفيذها كونها قانونية وملزمة للتنفيذ وهي إحدى مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي يطالبون بتنفيذ ما صدر عن هذا المؤتمر من نتائج.

إن ضباط وأفراد المؤسسات العسكرية والأمنية في دولة الجنوب السابقة (قبل الوحدة) وجزء كبير منهم من الضباط القادة الذين تمت إحالتهم للتقاعد العسكري القسري قد تعودوا

من بحاح وبن دغر وإلى معين عبدالملك وظلت التطمينات مجرد وعود للمتقاعدين ليس إلا .

ولهذا يطالب المتقاعدين الذين استكملت كل الإجراءات بشأنهم من قبل اللجنة المكلفة بهذا الأمر رئيس الوزراء معين عبدالملك بالتنفيذ العاجل للقرارات الرئاسية الملزمة للتنفيذ وهي قانونية وحقوقية 100 % .

ويطالب المتقاعدين بالكشف عن المنحة المالية القطرية التي خصصت لمعالجة أوضاع العسكريين والمدنيين الذين أحيلوا للتقاعد القسري والتي قدرت حينها بـ 350 مليون دولار منها من قبل نظام عفاش السابق فأن